

13- التعليق على القواعد والأصول الجامعة 91 جمادى الأولى

3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين معلش يا شيخ العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله تعالى - 00:00:00

الجامعة قال رحمه الله في القسم الثاني الفروق الضعيفة جعلوا الفقهاء رحمهم الله الامور الوجودية الاغلبية فاصلاً وحداً محراً 00:00:19 لكثير. وحداً محراً لكثير من الأحكام الشرعية التي اطلقها الشارع مثل اقل سن تحيض له المرأة واكثره - 00:00:43

واقل الحيض واكثره واكثر مدة النفاس واقل سفر واكثر الحمل وان من لم يبلغ من الذكور عشر سنين ولم تبلغ من النساء تسعة سنين لم تتعلق الأحكام بوطئها ووطئها. وما اشبه هذه المسائل - 00:00:59

وانما القول المستقيم الذي يدل عليه الدليل وتتناوله النصوص الشرعية بظاهرها تعليق الأحكام بتحقق وقوعها بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه - 00:01:16

قال رحمه الله ومن الفروق الضعيفة جعل الفقهاء رحمهم الله الامور الوجودية الاغلبية فرقاً فاصلاً وحجاً محراً لكثير من الأحكام الشرعية وذلك انهم بذلك علقو الأحكام الوجودية علقوها على امور اغلبية - 00:01:37

فنظروا الى الغالب وجعلوا هذا الغالب حداً فاصلاً فمتناً اقل سن تحيض به المرأة يقول لا حيض قبل تسعة سنين ولا ولا معهم واقل سن هو تسعة لماذا؟ قالوا لانه استقرأوا الغالب الاعم فوجدوا ان المرأة في الغالب لا تحيض لاقل من تسعة سنين - 00:02:04

يجعلوا هذا حداً فاصلاً كذلك اقل الحيض يوم وليلة هذا لم يرد فيه نص لكنهم قالوا ان هذا هو الغالب وكذلك اكثرا الحبيب اكثرا خمسة عشر يوماً واكثر النفاس اربعون يوماً - 00:02:24

وكذلك ايضاً في اكثرا الحمل ونحوه فهم نظروا الى هذه الامور الوجودية نظروا الى غالب وقوعها فجعلوا غالباً فاصلاً والمؤلف رحمه الله يقول وانما القول المستقيم الذي يدل عليه الدليل وتتناوله النصوص الشرعية بظاهرها تعليق الأحكام بتحقق وقوف - 00:02:51

فإن الله عز وجل مثلاً في الحيض قال ويسألونك عن المحيض قل هو الذي فرمى وجد الذي الحبيب وما تنتفي الذي انتفي كذلك ايضاً بالنسبة لاقل الحبيب ولاكثر الحبيب هذا ليس عليه دليل - 00:03:13

إذا وجد الذي وجد الحكم وهو الحبيب. وإذا انتفي الذي انتفي الحكم وهو الحبيب وهكذا ايضاً يقال في اقل الحبيب وفي اكثرا مدة النفاس فما دام انها امور وجودية فانها نعلقة على وجودها لا على نعم احسن الله اليكم ليس نص على انها تحيط في هذا في الامور الوجودية التي لم يرد فيها نص تعلق على تحققتها ووجودها لا على نعم احسن الله اليكم ليس نص على انها تحيط في هذا في هذه السنة لانه في هذا الحال تتعلق بها النفوس والفتنة - 00:03:32

لا ما في جديد هو الغالب ان المرأة انما تحيط اذا تم لها تسعة سنين تقريباً يعني من تسعة فما فوق ما دون التسع امر قليل نادر لكن مع ذلك لا نجعله حداً - 00:04:01

رحمه الله وانهم متى وجد الشيء الذي علق الشارع الحكم عليه؟ وجب تحقق الحكم الشرعي متى وجد الدم في اوقاته حكمنا انه حبيب ومتى زاد او نقص لم يتغير الحكم - 00:04:16

ومتى وجد مطلق السفر حكمنا بتعلق الاحكام السفرية عليه القصري والفطر والجمع وغيرها ومتى وجد الحمل وتحقق انه في البطن لم تزل المرأة حاملاً ومحكوماً بحملها حتى تضع ولو مضى اكثر ولو مضى اكثر من اربع سنين - [00:04:37](#)

يعني ان مدة الحبل ان مدة الحمل لا تنتهي شبيه معين حتى ابن القيم رحمة الله جماعة لو بلغ عشر سنين ولكن الاطباء الطب الحديث يمنعوا من هذا ويقولون ان الحملة لا يمكن ان يزيد على تسعة اشهر - [00:04:55](#)

الاشيئاً يسيراً وما زاد على ذلك فاما ان يكون خطأ في الحساب واما ان يكون وهما من المرأة انها حملت في زمن وهي في الواقع لم تتحمل والله اعلم - [00:05:18](#)

رحمه الله ومتى عطيت من لاعب دون تسع سنين او وطي من او وطاً من له اقل من عشر سنين تعلقت احكام الوطء بذلك الجماع سوى الاحكام المتعلقة بالبلوغ فانهما الى الان لم يبلغا حتى يوجد السبب الذي يحكم الشارع لصاحب بالبلوغ - [00:05:35](#)

وكذلك متى تحققت عدالة الشخص وصار مرضياً عند الناس صار شاهداً معتبراً ولو لم توجد فيه الصفات التي اعتبرها الفقهاء التي لا تكاد تجتمع في شخص باعتبارها تضييع الحقوق. ونكون ونكون اذا اعتبرنا اعتباره عند الناس - [00:05:56](#)

العاملين بقوله تعالى ممن ترثون من الشهداء ومن الفروق الضعيفة فالمؤمن الخلاصة ان ان الاحكام او ان الامور الوجودية التي لم يرد فيها نص انما يعلق الحكم بها بوجودها لا بكون هذا الذي حدد هو الاغلب - [00:06:15](#)

تعلق الاحكام بوجودها لا بالغليها رحمة الله ومن الفروق الضعيفة التفريق بين العبد والحر في ان الجمعة والجماعة لا تلزم العبد وانه لو حج وهو عبد بالغ ثم اعتق يلزمه ان ان يعيده حجة الاسلام - [00:06:37](#)

مع انه اذا حج وهو معسر لا يلزمه الحج اجزاء بالاتفاق مظاهر النصوص وعموم عمومها يقتضي مساواة العبد للحر في الاحكام البدنية التي وظفها الشارع عن المكلفين الذي هو منهم - [00:07:00](#)

وبهذا قال طائفة من العلماء اما الجمهور فانهم لا يجibون عليه الجمعة ولا الجمعة ولا يكتفون بحجه بعد بلوغه عن حجة الاسلام اما الاحكام المالية الفرق بين العبد والحر ظاهر. لأن العبد لا مال له تتعلق به زكاة او كفارة او قيمة او قيمة مختلف - [00:07:16](#)

او غير ذلك من الواجبات التي تتعلق بمن له مال. والله اعلم طيب هذا من الفروق الضعيفة التفريق بين العبد والحر الفقهاء رحمهم الله يفرقون بين العبد والحر الاحكام وكلامهم عام - [00:07:37](#)

في العبادات المالية وغير المالية وقالوا انه لا تجب عليه الجمعة ولا الجمعة بخدمة سيده لأن ذهابه إلى الجمعة والجماعة يفوت حق السيد كذلك ايضاً قالوا انه لا يجب عليه الحج - [00:07:53](#)

ولو حج حال رقة فان حجه نفل لا يسقط به الفرض فعليه ان يحج حجة اخرى وايدوا ذلك بما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما انه انه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اي ما عبد حج ثم عتق فعليه حجة اخرى - [00:08:12](#)

والحديث مختلف في كونه موقوفاً او مرتفعاً او ايضاً مختلف في ثبوته حتى لو قلنا انه موقوف او مرتفع ففيه ضعف ورجح المؤلف رحمة الله هنا رجح تساوي الحر والعبد الاحكام - [00:08:36](#)

المتعلقة بحقوق الله عز وجل في عنا الكل عبد لله تعالى. فالحر عبد لله والعبد عبد لله والخطاب بوصف الایمان ونحوه يشمل الحر والعبد في خطابات الشرع خطابة الشرع تشمل الحر والعبد - [00:08:57](#)

اما الذي يفرق فيه بين الحر والعبد فهو الامور المالية. الامور المالية ووجه الفرق ظاهر لأن الامور المالية مبناتها على ملك المال والعبد لا يملك بل العبد وما ملك لسيده - [00:09:22](#)

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من باع عبداً وله مال فماله للذي باعه الا ان يشترط ذلك المبتع الله لقاء رحمة الله ومن الفروق الصحيحة التفريق بين الذكر والانثى في ايجاب الجمعة والجماعة. والجهاد البدني على الذكر دون الانثى - [00:09:40](#)

وفي تنصيف الميراث والديه والعقيقة والشهادة واختصاص الرجال بالولايات هذه الفروق تابعة للحكمة وتعليق الاحكام بحسب اهلية المحکوم عليهم وكفاءتهم و حاجتهم كما ان من الحكمة مساواة الانثى للذكر في احكام التكليف. والتصرفات والتملكات وغيرها لتساويهما في الاسباب والمسببات - [00:10:03](#)

ومن الفروق الصحيحة التفريق بين الذكر والانثى في ايجاب الجمعة والجماعة والجهاد البدني على الذكر دون الانثى وتنصيف الميراث والدية والعقيقة الى اخره وذلك ان الاحكام الشرعية بالنسبة للنساء وان شئت فقل بالنسبة للدخول والاناث - 00:10:28
على اقسام خمسة القسم الاول احكام تختص بالدخول وجوب الجمع والجماعات والجهاد والقسم الثاني احكام تختص بالاناث كاباحة الذهب والحرير والقسم الثالث ما تزيد فيه الانثى على الذكر الكفن المشهور ان المرأة تكفن في خمسة اثواب - 00:10:52
والذكر في في ثلاثة وكذلك ايضا بالنسبة الستر في الصلاة فان الانثى تزيد على الذكر والقسم الرابع ما تكون فيه الانثى على النصف من الذكر وذلك في مسائل منها الإرث - 00:11:29

في قول الله عز وجل للذكرة مثل حظ الانثيين ومنها الدية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم عقل المرأة على النصف من عقل الرجل وثالثا العقيقة عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة - 00:11:55

رابعا الشهادة واستشهادوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونوا رجلين فرجل وامرأتان الخامس العتق الثواب من اعتق عبدا كان فاكا
من اعتق امرين كانتا فاكا له من النار ومن اعتق عبدا كان فاكا له من النار - 00:12:18
ال السادس العطية المشروع العطية ان تقسم الذكر مثل حظ الانثيين الخامس السابع الصلاة ووجه ذلك ان اكثر مدة الحيض المشهور
خمسة عشر يوما وهي نصف الشهر فإذا اطبق عليها الدم - 00:12:41

جلست خمسة عشر يوما فحينئذ تترك الصلاة شطر الشهر يعني نصف الشهر فتكون على نصف من الذكر القسم الخامس من الاقسام
ما يستويان فيه وهو ما سوى ذلك وهو الاصل - 00:13:12

الاصل تساوي الذكور والاناث في الاحكام الشرعية الا ما خصه الدليل واضح احسن الله اليك قال رحمة الله ومن الفروق الصحيحة
تفرقهم بين اضافة الطلاق او العتق ونحوها الى جزء ينفصل كالشعر والظفر فلا يثبت ولا جزء متصل فيثبت للجملة - 00:13:31
كلها ولا يتبعض لكن قولهم من خوف لكن قولهم من خلع بعضها وجزء منها لم يصح الخلع ضعيف فان
التفارق في هذا بين الخلع والطلاق ضعيف - 00:13:58

واما التصرفات الاخر كالبيع والاجابة والشركات والوقف والهبة ونحوها يصح تبعيضا ووقوعها على بعض الشيء دون بقائه
ووقيعها على بعض الشيء دون بقائه. والله اعلم طيب من الفروق الصحيحة ايضا تفرقهم بين اضافة الطلاق او العتق ونحوها الى
جزء ينفصل كالشعر - 00:14:17

فلو قال ظفرك طالق سنك طالق فلا يقع الطلاق وكذلك العتق لانه اضافه الى جزء منفصل اما اذا اضافه الى شيء متصل فانه يثبت
فانه يثبت ولو قال يدك طالق - 00:14:42

يعقع الطلاق لان الطلاق لا يتبعض واختلف العلماء رحمهم الله فيما لو اضافه الى الروح لو قال روحك طالق فهل يقع الطلاق او لا قيل
انه لا يقع لان الروح - 00:15:02

منفصل تنفصل وقيل انه يقع وقيل انه والاقرب انه يقع وذلك لان الروح متصلة بالانسان الى موته فهي حالة في حال الطلاق
كانت جزءا متصلة به ولذلك لو انفصلت لا يكون اديبا انسانا - 00:15:19
هذا لا اشكال فيه. قال لكن قولهم من خروع بعضها وجزء منها لن يصح الخلع ضعيف فان التفارق في هذا بين الخلع والطلاق ضعيف
لقد خالعت يدك ايضا هذا يسري الخلع - 00:15:42

كما لو قال يدك طالق. نعم رحمة الله من الفروق الصحيحة الفروق التي ذكروها بين الهبة والوصية والفروق التي بين العطية في
مرض الموت والوصية فان الهبة العطية فان الهبة العطية - 00:15:58

في حال الصحة فان الهبة العطية في حال الصحة على وجه العدل ثابتة كلها في وقتها قليلة او كثيرة ولو استواعت جميع المال
والوصية لا تثبت الا بالثلث اقل لغير وارث - 00:16:19

وتشارك العطية وتشارك العطية الوصية وتشارك العطية الوصية وتشارك العطية الوصية في هذا المعنى. طيب ومن
الفروق الصحيحة الفرق الفروق التي ذكروها بين الهبة والوصية والعطية الهبة هي التبرع بالمال في حال الصحة - 00:16:34

والعطية التبرع بالمال في مرض الموت المخوف والوصية التبرع بالمال بعد الموت الان حال وصحة وحال موت وما بينهما الهبة هي التبرع بالمال في حال الصحة لا تصح ولو تبرع بجميع ماله - [00:17:00](#)

ما دام انه من يصح تبرعه ولا حرج فلو ان انسانا وهب ما له في زوجته في حال صحته او هب ماله لفلان فان هذا نافذ الوصية انما تنفذ بعد الموت - [00:17:25](#)

للtribre بالمال بعد الموت العطية هي التبرع بالمال في مرض الموت المخوف فلا ينفذ منها الا الثالث فاقل تعامل معاملة الوصية لانعقاد او لوجود سبب انعقادها وهو وهو المرض يجعل فعوملت العطية معاملة الوصية - [00:17:44](#)

نظرا لانعقاد سبب الموت وهو المرض فهذه الفروق يقول المؤلف صحيحة اذا الهبة هي التبرع بالمال في حال الصحة. الهبة والعطية كلاهما تبرأ. لكن الفرق ان ما كان في الصحة يسمى هبة - [00:18:12](#)

وما كان في مرض الموت المخوف يسمى عطية نعم قال رحمة الله والوصية لا تثبت الا بالثالث فاقل لغير وارث الوصية لا تثبت الا بالثالث يعني انه لا يصح او لا يجوز ان يوصي باكثر من الثالث - [00:18:28](#)

الا اذا اجاز الورثة وكذلك ايضا لا يجوز ان يوصي لوارث الا اذا اعجز الورثة الوصية باكثر من الثالث حرام والوصية للوارث حرام ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله ان الوصية - [00:18:48](#)

تجري فيها الاحكام الخمسة فتكون واجبة ومحرمة ومستحبة وفقيرة ومكرهه ومتى تكون واجبة؟ قال تكون واجبة في حالين الحالة الاولى اذا كان على الانسان حق لا يثبت الا بها - [00:19:11](#)

معنى عنده لو لم يوصي لضاع الحق كما لو كان عليه ديون في ذمم الناس ولو لم يوصي بهذه الديون ذهبت حقوقهم فيجب عليه ان يوصي لان اداء الحق واجب - [00:19:39](#)

وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والمسألة الثانية مما يجب او تجب فيه الوصية للاقارب غير الوارثين وهذا مذهب ابن عباس رضي الله عنهم واليه ذهب بعض العلماء - [00:19:59](#)

على ان الانسان اذا كان له اقارب لا يرثون فانه يجب عليه ان يوصي لهم اذا ترك خيرا في قول الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية - [00:20:23](#)

والوالدين والاقربين وقالوا ان اية المواريث يوصيكم الله في اولادكم ليست ناسخة في قوله عز وجل كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت. بل هي مخصصة مخصصة له فتقول ايات المواريث مخصصة وليس ناسخة - [00:20:42](#)

تكون الوصية محرمة في حالين الحالة الاولى الوصية بغير وارث في اكثر من الوصية باكثر من الثالث الوصية باكثر من الثالث لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم - [00:21:06](#)

والمسألة الثانية الوصية للوارث مطلقا ثالثا تكون وصية مكرهه قالوا لفقيه وارثه يحتاج في فقير كوارث محتاج اذا كان الانسان فقيرا وعنه وارث او يرث عنده ورثة وهم بحاجة فان وصيته مكرهه - [00:21:33](#)

وهذا صحيح وظاهر لان كون الانسان يدعو لورثته مالا هو خير له من ان يدعهم يتکفرون الناس ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن ابي وقادس حينما عاده عليه الصلاة والسلام - [00:22:03](#)

قال ان لما قال اني ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي افاصدق بما بشطر مالي؟ قال لا قال فالثالث قال الثالث والثالث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء - [00:22:22](#)

خير من ان تذركم عالة يتکفرون الناس فلا تظن ان ما تخلفه من مال لورثتك انك لا تثاب عليه هل تثاب عليه لان هذا خير لهم من كونهم يتکفرون الناس ويسألون الناس - [00:22:40](#)

الحكم الرابع تكون مستحبة في طرق الخير لمن ترك خيرا والحكم الخامس تكون مباحة للكل لمن لا وارث له جميع المال لمن لا ورث له انسان مثلا عند اموال وليس عنده ورثة - [00:22:59](#)

يجوز ان يوصي لجميع بجميع ماله ثم ايضا اختلف العلماء رحمهم الله في القدر المستحب من الوصية هل هو الثالث او الرابع او

الخمس وذهب بعض اهل العلم الى ان القدر المستحب - 00:23:21

هو الخمس وهذا هو مذهب الامام احمد رحمة الله انه يستحب ان يوصي بالخمس وهو مذهب ابى بكر الصديق رضي الله عنه حيث قال رضيت ارضا ما رضيه الله تعالى لنفسه - 00:23:46

واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسا والقول الثاني ان القدر المستحب هو الربع وهذا مذهب ابن عباس رضي الله عنهم واستدل لان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث سعد قال - 00:24:06

الثلث والثلث كثير فكانه اجاز الثلث على غضاضة لانه جاز الثالث على غضاضة. يعني قال الثالث قال الثالث بعد الثالث كثير يعني كان كان يفهم منها انك اذا اقللت فهو افضل - 00:24:28

وهذا مذهب ابن عباس كما تقدم ان القدر المستحب هو الربع الثالث جائز ولكنه ليس مستحبما المستحب ان يوصي بالخمس او الربع قال وتشارك العطية الوصية في هذا المعنى - 00:24:50

انها لا تثبت الا بالثالث فاقل لغير وارت وتفارقها رحمة الله وتفارقها في ان العطية تلزم من حينها يقدم فيها الاول في الاول مع التزام ولا يملك المعطي الرجوع فيها بعد القبض المعتبر - 00:25:08

الوصية لا تلزم ولا تثبت الا بالموت. طيب تفارقها ان العطية تلزم من حينها فاذا وهب شخصا هبة تكون لازمة ولهاذا قال لا يملك المعطي الرجوع فيها بعد القبض. فلو قال مثلا وهبتك هذه السيارة واقبضه ايها - 00:25:27

اللازمة قال ويقدم فيها الاول فالاول يقدم فيها الاول فالاول فلو قال لفلان وهبتك داري وهبتك ارضي الفلانية ثم قال الثاني وهبتك ارضي الفلانية. فنقول الاول ما لم يقول الاول ما اذا قبضها ما لم يصرح بالرجوع لو كان مجرد قول وهبتك - 00:25:49

ارضي او وهبتك سيارتي ولم يقبضه ايها ثم قال لفلان وهبتك سيارتي حينئذ تكون للثاني قال رحمة الله والوصية لا تلزم ولا تثبت الا بالموت فيجوز الرجوع فيها ولو قال شخص اوصيت - 00:26:17

بثالث مالي لزيد بعد موتي. فيجوز ان يرجع الوصية يجوز الرجوع فيها ويجوز التغيير والتبدل ووجه ذلك انها لا تثبت الا بعد بعد الموت ولهاذا قال وله الرجوع قبل الموت - 00:26:38

ويساوى فيها بين المتقدم والمتأخر لانها تقع وتثبت دفعه واحدة تقع وتثبت دفعه واحدة فلو قال اوصيت لزيد بيتي ثم قال اوصيت لعمر بيتي. ثم قال اوصيت لبكر بيتي ومات فيشترون - 00:26:56

لا يقدم الاول في الاول العطية اذا قال او اذا قال وهبت استحقها الاول لكن الوصية اذا قال اذا اوصيت ثم قال للثاني اوصيت ثم قال الثالث اوصيت كل وصية انما تثبت ماذا؟ عند الموت - 00:27:17

فيقع ثبوتها دفعه واحدة دفعه واحدة. لكن هذا مقيد بما اذا لم يصرح بالرجوع قال مثلا اوصيت في هذا العقار لزيد ثم بعد ذلك قال ما اوصيت به لزيد فهو لعمرو - 00:27:34

حينئذ يكون رجوعا عما اوصى به قال رحمة الله وله الرجوع قبل الموت يساوى فيها بين المتقدم والمتأخر لا تثبت الا بالموت وتثبت دفعه واحدة وايضا العطية يثبت الملك من حينها لكنه مراعي - 00:27:55

والوصية لا يثبت الموت فيها من حينها لكنها مراعي - 00:28:18

والوصية لا يثبت الا بعد الموت فهذه ثابتة مبنية على الاصول الشرعية كما هو معروف مفصل لانها لا تثبت الا بالموت وتثبت دفعه واحدة وايضا اعطيه ايها فيها نسبت والوصية لا يثبت الا بعد الموت - 00:28:35

فهذه ثابتة محمية لعل العبارة يعني بهذه الفروق مبنية على الاصول الشرعية طيب كيف وايضا العطية يثبت الملك فيها من حينها من حين لكنه مراعي انه لا يكون انه لا يلزم الا بالقبض - 00:29:04

رحمه الله ومن الفروق الضعيفة جدا بل الخارقة للجماع بل الخارقة ومن الفروق الضعيفة الضعيفة جدا بل الخارقة للجماع تجويز الفقهاء وقف المريض مرض الموت المخوف على بعض ورثته بلا اذن الباقيين - 00:29:35

فإن هذا القول هو عين الوصية للوارث الذي نص الشارع على بطلانه واجتمع العلماء عليه. نعم وقف المريض مرض الموت المخوف على بعض ورثته يجوزه الفقهاء رحمهم الله قالوا لأن - [00:30:03](#)

والفرق بينه وبين الوصية أن الموصى له يملك ملكا تاما والمحظوظ عليه لا يملك ملكا يجوزون الوقف يقول بخلاف الوصية لأن الوصية ثابتة فيها الملك تماما. أما الوقف فملكها ليس تماما ولكن هذا ضعيف لأن لأن حقيقة الأمر أنه وصية - [00:30:19](#)

ولهذا قال فإن هذا القول هو عين الوصية للوارث الذي نص الشارع على يعني أيه؟ نعم رحمة الله الفروق الصحيحة الثابتة بالنص والأجماع التفريق بين قتل العمد العدوان الذي يجب ما اختاره الولي - [00:30:46](#)

قصاصية ودية قتل الخطأ وشبه العمد الممتنع فيه القصاص الذي يجب الدية فقط إلا أن عفي له عنها وهذا موافق وهذا موافق غایة الموافقة للحكم والمصلحة قال تعالى لكم في القصاص حياة - [00:31:04](#)

وكذلك في الأطراف إلا أنه إذا لم يمكن المماطلة امتنع القصاص امتنع وتعينت الدية وذلك في مسائل عديدة من الفروق الصحيحة يعني التي ثبتت بالنص والجماع التفريق بين بين قتل العمد العدوان - [00:31:23](#)

الذي يجب ما اختاره الولي إلى آخره هو قتل الخطأ وشبه العمد الشارع الحكيم فرق بين العمد وشبه العمد والخطأ فالقتل ثلاثة أقسام أو ثلاثة أنواع عمد وشبه عمد وخطأ - [00:31:44](#)

قتل العمد قتل العمد هو ما اجتمع فيه امران اجمعوا فيه امران الاول القصد. قصد القتل والثاني ان تكون الالة مما يقتل غالبا الالة مما يقتل غالبا الانسان اخذ سكينا - [00:32:03](#)

وتوجه إلى شخص يريد قتله يريد أن يقتله ونقول في هذه الحال هذا قتل عمد عدوان في توافر الامرين وهما القصد وان الالة تقتل غالبا وهذا عرف الفقهاء رحمهم الله - [00:32:30](#)

العمد لانه ان يقصد من يعلمه آدميا معصوما فيقتله فيما يغلب على الظن موته به وخلاصته ما تقدم من من اجتماع القصد وان الالة تقتل غالبا النوع الثاني من القتل شبه العمد - [00:32:52](#)

العمد هو هو ان يقصد القتل بما لا يقتل غالبا من يقصد القتل او يقصد الجنائية الجوال معانا ان يقصد الجنائية فيما لا يقتل غالبا فيموت حينئذ يا خوي شبعان - [00:33:16](#)

يعني مثلا لو حصل نزاع وشقاق مضاربة بين شخصين فجاء أحدهما وضرب الآخر مثلا على ظهره ثم مات كما هو على رأسه ثم مات هذا شبه عمد لأن الالة لا تقتل - [00:33:42](#)

غالبا هذا يسمى شيئا ف فيه قصد والالة لا تقتل النوع الثالث من أنواع القتل الخطأ والخطأ ما لا قصد فيه والالة فيه تقتل غالبا بمعنى انه رصد الفعل ولم يقصد القتل - [00:34:01](#)

الخطأ فيه قصد للفعل لكن ليس فيه قصد للقتل ولهذا عرفه الفقهاء رحمهم الله بأنه ان يفعل ما له فعله فيصيب ادمي معصوما مثل ذلك انسان مثلا يصيده فرأى ما يظنه صيدا فرمى واذا هو ادمي - [00:34:26](#)

وقصد الفعل لكنه لم يقصد القتل والالة تقتل غالبا اذا انظر قتل عمد في القسط والالة تقتل غالبا الخطأ الالة تقتل غالبا ولكنه لم يقصد - [00:34:50](#)

القتل وقصد الفعل ولم يقصد القتل اه هذه الانواع الثلاثة من من انواع جنائيات او القتل لها التي يفرق فيها بالاحكام او بينها فروق فمن ذلك اولا ان قتل العمد - [00:35:10](#)

موجب للقصاص واما الخطأ واما شبه العمد والخطأ فلا قصاص فيهما ثانيا ان العمد ليس فيه كفارة لانه اعظم من ان تکفره كفارة وقد تشتبه العمد والخطأ فيه الكفاره ثالثا - [00:35:30](#)

ان الدية قتلي العمد على القاتل وفي الشبه العمد والخطأ على العاقلة ومن الفروق ايضا الندية العمد مغلظة حالة مغلظة بخلاف الندية في العمد تكون حالة ومغلظة بخلاف شبه العمد والخطأ فانها مؤجلة - [00:35:59](#)

فانها مؤجلة ايضا العمد فيه الاثم الاخيرة نعم مؤجلة العمد فيه الاثم وكذلك ايضا شبه العمد فيه الاثم والخطأ لا اثم لا اثم فيه القتل

العمد يخير فيه الولي بين - 00:36:35

امور ثلاثة وان جئت فقل اربعة الاول القصاص والثاني الدية والثالث العفو مجانا والرابع المصالحة على اكثر من الدية فهمتم؟ اذا القتل العمد القتل العمد يخير فيه الولي بين امور ثلاثة والرابع فيه خلاف - 00:37:07

مصالحه. الاول القصاص في قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى وقال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيل فهو بخير الناظرين اما ان يودي واما ان يقاتل - 00:37:45

والثاني الدية. يعني العفو الى الدية والثالث العفو مجانا والرابع المصالحة على اكثر من الدية وهذه فيها خلاف بين العلماء من اجازها والذي اكثر الفقهاء ومنهم من منع - 00:38:04

وقال انه لا تصح لا يجوز المصالحة على اكثر من الدية لان الشارع قدر الدية والى هذا يمين ابن القيم رحمه الله تعالى يقول المؤلف رحمه الله التفريق في قتل العمد العدوان الذي يوجب ما اختاره - 00:38:26

الولي من القصاص او الدية وقتل الخطأ وشبه العمد الممتنع فيه القصاص الذي يوجب الدية فقط الا ان عفا عن عفي له عنها وهذا موافق غاية الموافقة للحكمة والمصلحة. قال الله تعالى ولكن في القصاص حياة - 00:38:42

وكذلك الاطراف يعني ما يجري في النفس يجري في الاطراف قال الا انه اذا لم يكن اذا لم يمكن المماطلة امتنع القصاص لان من شرط القصاص الاطراف المماطلة في الاسم والموضع - 00:39:04

المماطلة باسم والموضع فمثلا انسان قطع اصبع انسان عمد عدواه الاصبع السبابة من يده اليمنى فاراد المجنى عليه القصاص واذا الجاني قد فقد الاصبع هذى ما عنده اصبع مقطوعة اذا - 00:39:22

نأخذ بدلا من بجانبه او نأخذ اصبع اليد الاخرى لأنه لعدم المماطلة الاسم والموضع قال وتعينت الديان وهذه قاعدة عامة انه متى تعذر القصاص تعينت الدية وتتعذر القصاص تعينت الدية - 00:39:51

فمن صور تعذر القصاص موت الجاني الى ان الجاني مات وحينئذ تعين الدية كذلك ايضا اذا لم يمكن القصاص في مانع كابوة او حرية ورق او دين يتغير القصاص وكذلك ايضا المسألة الثالثة اذا لم يمكن القصاص لعدم التماطل - 00:40:16

الاسم والموضع وايضا تعين الدية اذا القاعدة انه متى تعذر القصاص ماذا تعينت الدية نظير ذلك في البيع فيما لو وجد عينا معيبة يخير الفسخ واخذ ما دفع وبين الامضاء - 00:40:47

واخذ الارش قال الفقهاء رحهم الله ومتى تعذر الرد تعني العرش هذه مثلها نعم رحمة الله من الفروق الصحيحة التفريق بين الاعضاء المفسولة في الوضوء ويشرع فيها التكرار والممسوحة كالرأس والخفين والخمار والعمامة فلا يشرع فيها التكرار - 00:41:12

لبناء الممسوحات على السهولة. ولذلك جعل المسح في التيمم في بعض عضويه بدلا عن غسل الجميع من الفروق الصحيحة التفريق بين الاعضاء المفسولة يعني اعضاء الطهارة الوضوء فمنها ما يشرع فيه التكرار وهي ثلاثة - 00:41:39

ومنها ما لا يشفع وهو واحد وهي الممسوحات الرأس والخفين والخمار والعمامة فلا يشرع فيها التكرار فلا يشرع ان يكرر مسح الرأس او مسح الخفين او الخمار او العمامة لماذا؟ نقول اولا لعدم وروده - 00:42:00

بعدم وروده وثانيا ان الشارع لما خفف طهارتها كيفية ناسب ان تخفف طهارتها كمية لما اخفف الشارع او تطهيرها بالاصح لما خفف تطهيرها كيفية فبدلا من الغسل يمسح ناسب ذلك ان يخفف ايضا - 00:42:25

ان يخفف الكمية ولذلك جعل المسح في التيمم في بعض عضويه بدلا عن غسل الجميع ايضا ما فيه تكرار ولهذا نقول قاعدة كل ممسوح فلا تكرر فيه. لا تكرار في ممسوح - 00:42:56

تكرار في ممسوح سواء كان ذلك في المسح على الخفين او الرأس او الخمار او العمامة او مسح العضوين في التيمم ولا يكرر والحكمة من ذلك ورود النص وثانيا ان الشارع - 00:43:22

لما حسنت تطهيرها كيفية يا سبا ان تخفف مهارتها اهمية نعم قال رحمة الله من الفروق الضعيفة تفریقهم في طهارة التيمم وطهارة الماء يتحكم على طهارة التيمم باحكام ضيقة كاشترط دخول الوقت - 00:43:40

وبطلانها بخروجه وانه من تيم لنفل لم يستبع الفرض ونحوها طيب والصواب اليكم. والصواب ان طهارة التيم قائمة ما قام طهارة الماء في كل شيء كما اقامها الشارع كما هو مقتضى القياس كما قاله الامام احمد رحمه الله - [00:44:07](#)

من الفروق الضعيفة تفريقيهم في طهارة التيم وطهارة الماء. حيث حكموا على طهارة التيم باحكام ضيقة بناء على ان التيم مبيح لا رافع قال كاشتراض دخول الوقت لان طهارته طهارة ضرورة - [00:44:28](#)

والضرورة تقدر بقدرها. وكذلك ايضا بطلانه بخروجه ولا يتيم صلاة الا عند دخول وقتها نعم. لا يتيم العبادة عبارة اعم. لا يتيم لعبادة الا بعد دخول وقتها او اراده فعلها - [00:44:48](#)

لا يتيم عبادة الا بعد دخول وقتها او اراده فعلها مثال دخول وقتها كصلاة الظهر مثال اراده فعلها لو اراد ان يصلي الضحي لا يتيم الا عند اراده الفعل لو اراد ان يطوف - [00:45:12](#)

لا يتيم الا عند اراده الطواف هذه القاعدة عندهم في التيم ان انه لا يتيم لعبادة الا بعد دخول وقتها هذا في المؤقتة او ارادتي فعلها فيما ليس بموقت ايضا يقول وان من تيم لنفل لم يستبع الفرض ونحوها ونحوها - [00:45:34](#)

والقاعدة عندهم ايضا في هذا ان من ان من تيم لشيء استباحه فما دونه لا ما فوقه ان من تيم بشيء استباحه فما دونه لا ما فوقه فمن تيم للصلوة فريضة - [00:46:00](#)

استباح جميع النوافل والطواف وقراءة القرآن. يعني يستبع جميع العبادات لكن مثلا من تيم في صلاة الضحي لا يستبع به فرض عين وفرض كفاية يعني لو تيم لصلاة الضحي ثم حضر الجنائز والمسجد حضر الجنائز - [00:46:20](#)

لا يصلي بهذا التيم الجنائز لان الجنائز فرض وهذا سنة قال سنة ولكن الصواب ان طهارة التيم يقول قائمة مقام طهارة الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وجعل الله تعالى - [00:46:43](#)

التيم بدل عن طهارة الماء. والبدل له حكم مبدل منه ولقول النبي عليه الصلاة والسلام الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يوجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء من يتقد الله ولسمسه بشرته - [00:47:02](#)

كثير الاطفال الادلة على انه رافع الحدث. نعم رحمه الله ومن الفروق الصحيفة التفريقي في طهارة الحدث الاكبر وطهارة الحدث الاصغر حيث اوجبو في الطهارة الكبرى ايصال الماء لباطن الشعور وظاهرها مطلقا - [00:47:24](#)

والحدث الاصغر انما يجب ايصالها للباطن اذا كان الشعر خفيفا واما الكثيف فيكتفي فيه الظاهر نعم هذا ايضا من الفروق الصحيفة اه التفريقي في بين طهارة الحدث الاكبر والصغر من حيث ايصال الظهور - [00:47:51](#)

الشعور وان شئت فقل الظهور ايصال الظهور صوب الظهور للشعور وايصال الظهور للشعور على اقسام ثلاثة القسم الاول ما يجب فيه ايصال الظهور الشعور مطلقا وذلك في الحدث الاكبر والقسم الثاني - [00:48:11](#)

ما لا يجب فيه ما لا يجب ايصال الظهور للشعور مطلقا وذلك في طهارة التيم والثالث ما يجب فيه ايصال الظهور الى الشعور اذا كان خفيفا دون ما اذا كان كثيفا - [00:48:41](#)

وذلك في الحدث الاصغر في طهارة الوضوء واضح اذا ايصال ايصال الظهور للشعور على هذه الاقسام الثلاثة القسم الاول ما يجب فيه ايصال الظهور للشعر مطلقا يعني سواء كان الشعر كثيفا ام خفيفا - [00:49:04](#)

وذلك في الطهارة الكبرى طهارة الحدث الاكبر يجب ايصال الماء الى جميع اجزاء البدن وجميع الشعور ولهذا روي في حديث ضعيف تحت كل شعرة جنابة القسم الثاني ما لا يجب مطلقا وهو طهارة - [00:49:25](#)

التيم فلا يجب ان يخلل اللحية باصابعه والثالث ما يجب ايصال الظهور الى الشعور اذا كان الشعر خفيفا دون ما اذا كان كثيفا والفرق بينهما ان الخفيف ما ترى من ورائه البشرة - [00:49:44](#)

والكتيف ما لا ترى من ورائه البشرة هذا هو التفصيل في هذه المسألة في الطهارة الصغرى اما طارد التيم ما في فرق بين الكبri والصغرى لابس ما فيه فرق حتى يستعمل ماء - [00:50:09](#)

الكبri يخلل دون الصغرى لا فرق نقف على - [00:50:35](#)